**الاجابة النموذجية فيمقياسشبكةصناعةالسياسةالعامة:**

**مفهوم الشبكة:** ويشير هذا المفهوم الى وجود أكثر من نمط اتصالي، كما يشير الى وجود صور مختلفة **من التشابكات والتفاعلات** وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات.**(نقطتين)**

**تعريف جماعة السياسات،و شبكة القضايا وتوضيح نقاط الاختلاف بينهما:**

**جماعة السياسات:**استقرار ومؤقتية الشبكات تسمح لنا بتوصيف طبيعة عملية صنع السياسات في سياق وطني أو محلي ما، كلما كانت مستقرة وتميل إلى الثبات عبر الزمن، كلما كان ممكن لنا توصيفها بأنها شبكة جماعة السياسات . **(نقطتين)**

**شبكة القضايا:** كلما اتسمت الشبكة بالتذبذب والاتساع والتنوع وتبدل الأطراف اقتربنا من مفهوم شبكة القضايا . **(نقطتين)**

**نقاط الاختلاف بين جماعة السياسات وشبكة القضايا: (04 نقاط)**

**خصائص جماعة السياسات (نقطتين)**

- ثبات الشبكة من حيث الأطراف الحكومية وغير الحكومية (جماعات مصالح، خبراء، نقابيين)
- درجة الترابط معيار اخر المثلث الحديدي، الكوربوراتية، المحسوبية أوالإستزلام سمات لا تتبدل بين يوم وليلة
- قطاعية الشبكة هنا تتسم بالثبات النسبي المبني على الخبرة، الشرعية أو القدرة على التحكم في الموارد.

**خصائص شبكة القضايا: (نقطتين)**

- أكثر مرونة من حيث الأطراف المشاركة ( حركات اجتماعية، سكان، روابط محلية أو قطاعية)
- عدد ونوع المشاركين في الشبكة في تبدل مستمر
- الاعتماد المتبادل أكثر هشاشة
- من الصعب تحديد الطرف المهيمن بشكل بنيوي أو طويل المدى

**أهمية التحليل التحليل الشبكي: (04 نقاط)**

- فوائد استخدام التحليل الشبكي لعملية صنع السياسات: الدولة ليست وحيدة **ولكن الأهم** الدولة **طرف** من أطراف صنع السياسات
- تحليل الأطراف ومصالحهم يتجاوز تحليل محتوى السياسات، انطلاقاً من الوثائق الرسمية أو المناقشات البرلمانية المتاحة للجمهور

• استقرار ومؤقتية الشبكات تسمح لنا بتوصيف طبيعة عملية صنع السياسات في سياق وطني أو محلي ما، كلما كانت مستقرة وتميل إلى الثبات عبر الزمن، كلما كان ممكن لنا توصيفها بأنها شبكة جماعة السياسات ***Policy Community***

• كلما اتسمت الشبكة بالتذبذب والاتساع والتنوع وتبدل الأطراف اقتربنا من مفهوم شبكة القضايا ***Issue Network***

**الإضافات النظرية لمدخل التحليل الشبكي: تتمثل في تطوير إطارين نظريين لكيفية صنع السياسات وتطوير مفهومين للواقع المعولم**

• **<u>أولاً : الأطر النظرية</u>**

• تبعية للقوى (1.5)

• الخيار الرشيد (1.5)

• **<u>ثانياً: المفاهيم الجديدة</u>**

• شبكة تحالفات الدعوية، (1.5)

• شبكات السياسات العامة المعولمة (1.5)

**مفهوم التبعية للقوى**

تفكيك الشبكات من حيث احتياجها للموارد وتحديد نوعية الموارد المرغوبة

• للوصول الموارد لابد من المقايضة بين الموارد المتاحة والموارد النادرة من كل طرف

• هذه المقايضة هي لب آلية عمل الشبكة

• تتنوع الموارد بين تشريعية/ دستورية، تنظيمية، مالية، سياسية معلوماتية.

• مخرجات أي سياسة عامة هي نتاج للمقايضة والتغيير في أي سياسة هو نتاج لتغير في نمط المقايضة

**مفهوم الاختيار الرشيد**

• مد الخيار الفردي للخيارات الجماعية

• افترض أن الفرد أناني، يحاول تعظيم مكاسبه الفردية، رشيد يضع قواعد للمفاضلة، رشيد على دراية بتكلفة البدائل المختلفة

• أطراف السياسة العامة ككائنات إقتصادية*Homo oeconomicus*

• صنع السياسة العامة يصبح سوق للسلع العامة ويخضع للعرض والطلب وفقاً للمصالح الفردية

- يمكن للمصالح الفردية أن تكون غير مادية: شرعية، أعادة انتخاب، كسر شرعية مضادة
- لذا لا تحول أنانية الفاعل الرشيد من الاشتراك في خلق تحالفات توزيعية أحيانًا *Distributive Coalitions*

**شبكة التحالفات الدعوية :**

- تسمح بفهم ظواهر بدأت في التسعينات من القرن العشرين تتجاوز مفهومي جماعات الضغط وجماعات المصالح
- تسمح برصد تحالفات للتأثير على السياسات العامة عبر اللجوء للجمهور والرأي العام وليس عبر إبرام الاتفاقيات مع الأجهزة الحكومية *Issue Network*
- ترسم لنا خريطة طريق لفهم ظهور أطراف جديدة مؤثرة في صنع السياسات خارج الشبكات المعتادة المفترضة من التحليل الشبكي
- ترتبط ظرفياً بحد أدنى من الديموقراطية وقبول المبدأ التعددي في الحوكمة

**تحالفات السياسات العامة المعولمة GPPN**

- ظهور أطراف دولية رسمية interstateو تنظيمية عابرة للحدود القومية
- اضطلاع هذه الأطراف بدفع نماذج سياسات عامة متوافقة مع متطلبات العولمة والنيو لبرالية
- نشرها لمبادئ ومعايير جديدة يتم تصنيف أداء أجهزة الدول وفقاً لها: الحوكمة، التكيف الهيكلي أو التقشف، مناصرة مشاركة المرأة، استهداف الفقر
- ادماج أطراف ما بعد وطنية في عمليات رصد أليات تكون الشبكات المتعاونة أو المتصارعة في صنع سياسات وطنية بعينها .